

مراجعات الكتب | Book Reviews

كِتَابُ كَلَامِيٍّ مُقَدَّمٌ لِلْوَزِيرِ نِزَامِ الْمُلْكِ: مُؤَلَّفٌ لِحَفِيدِ ابْنِ فُورَكٍ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ

A Theological Book Presented to Al-Wazir
Nizam Al-Mulk: Authored by Ibn Forak's
Grandson on Theology

حسن أنصاري^(١) | Hassan Ansari

تعليق وترجمة:

محمد مجدي السيد^(٢) | Mohamed Magdy El-Sayed

محمد عبد الرحيم أحمد^(٣) | Mohamed Abdel Rahim Ahmed

(١) المصدر: بررسيهاي تاريخي در حوز اسلام وتشيع (دراسات تاريخية في مجال الإسلام والتشيع)، د. حسن أنصاري، مكتبة ومتحف ومركز وثائق مجلس الشورى الإسلامي، طهران، ١٣٩١ هـ. ش (١١٠٢م)، الصفحات: ٧٢٢ - ١٣٢.

(٢) باحث ماجستير، الفلسفة الإسلامية، البريد الإلكتروني: mmad72404@gmail.com

(٣) باحث في التراث الإسلامي، البريد الإلكتروني: tayfor1975@gmail.com

يَذْكُرُ العَلَّامةُ المرحوم «زرياب خوئي» -في مادّة «ابن مُوَزَك» من دائرة المعارف الإسلاميّة الكُبرى (دائرة المعارف بزرگ اسلامي) ٤/٤٢١- كتابًا منسوبًا إلى أبي بكر بن مُوَزَك المتكلّم الأشعريّ المعروف، بعنوان: «النّظامي في أصول الدّين»، نسبه إليه حاجي خليفة (٢/١٩٦)، وذُكر أنّه قد صَنَّفَه للوزير نظام المُلك.

والمرحوم زرياب يرفض -مُحَقًّا- نسبة مثل هذا الكتاب إليه؛ لأنّه لا يمكن أن يكون ابن مُوَزَك قد صَنَّف كتابًا لوزير لم يفتح عينيه على الدّنيا إلا بعد وفاته هو بعامين أو أربعة أعوام^(٤)! ولم يكن الأستاذ زرياب قد حصل على نسخة هذا الكتاب، ولذلك لم يُسلِّط مزيدًا من الضّوء عليه.

ومن حُسن الحظّ أنّي قد تمكّنت مؤخرًا من الطّفر بصورة من هذه النّسخة ضمن مجموعة مُصوَّرات العَلَّامة البروفيسور «دانييل جيماريه»، وسأحاول من ثمّ -في هذا المقال القصير- التنبيه على أهميّة هذا الكتاب.

ومن الضّروريّ قبل ذلك أنّ أشير إلى أنّ الوزير نظام المُلك، بسبب اهتمامه بالشّافعيّة والأشاعرة، وبسبب إنشائه للمدرسة النّظاميّة، وارتباط عُلماء الشّافعيّة والأشعريّة به، فإنّ عددًا من هؤلاء العُلّماء كانوا يقومون بتأليف بعض الكُتب باسمه. وأوضح مثال لذلك: إمام الحرمين الجوينيّ الذي كُتِبَ كُلُّا من: «العقيدة النّظاميّة»، و«غياث الأئمّ» أنّ هناك عُلماء آخرين عاشوا في عهد نظام المُلك كانوا مُرتبطين به، ووضّعوا بعض الرسائل والكتب بطلبٍ منه.

(٤) وإلى مثل ذلك ذهب كل من: د. لطفي دوغان في رسالته بالدكتوراه عن مذهب الأشعرية حتى أحمد بن محمد الفوري سنة ١٩٦٠م، د. محمد السليمان في معرض تحقيقه لكتاب الحدود لابن فورك، وريتشارد م. فرانك في بحثه الموسوم «الأنطولوجيا الأشعرية»، وولفرد مادلنغ في حديثه عن الماتريدية، وخان تيبيل في بحثه الموسوم «بين قرطبة ونيسابور»، وزابينه شميته في تقديمها لكتاب «المرجع في تاريخ علم الكلام»، وغيرهم. (المترجمان)

وقد وردت في «لسان الميزان» (٣٠٤/١)،
(٣٠٥) معلومات مثيرة للاهتمام حول
دوره في الفتنة الشهيرة بين الحنابلة
والأشاعرة ببغداد إبان عصر الوزير نظام
المُلك، وهو يعتبره المُحرِّك الأساسي
لتلك الفتن.

ولا شكَّ أنَّ المؤلفين من الحنابلة
وأصحاب الحديث لم يكونوا بالصَّبع
ينظرون إليه نظرةً ودِيَّةً، بل كانوا يرمونه
بشَّتَى التُّهم؛ ومنها: ارتداء الحرير،
والشَّغف بالدُّنيا^(٧).

والمسألة المُلفتة للانتباه حوله
هي استعمالهم في حقِّه تعبير: «لِزِمَ
العسكر»^(٨)، الَّذي يُشير إلى أنَّه كان قد
لزم نظام المُلك والسُّلطان السُّلجوقي
حيثُ من الدَّهر.

وعلى أيَّة حال، فالمؤلف الحقيقي

(٧) رُدَّ على ذلك ما ذكره ابن البَّاء الحنبلي (ت ٤٧١هـ) في
«يومياته» عن حادثة وقعت بين ابن فورك والحنابلة،
يقول: «وَعُرِفَتْ يَوْمَ عَبْرٍ قَاضِي الْقَضَاةِ إِلَى قَبْرِ أَبِي حَنِيفَةَ
لِيُجْلِسَ أَبَا طَالِبٍ، أَخَا النَّقِيبِ، وَمَعَهُ الْجَمَاعَةُ، أَنَّ ابْنَ فُورَكٍ
تَكَلَّمَ بِمَا أَنْكَرْتُهُ الْجَمَاعَةُ، وَأَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى الْجَهْلِ الْعَظِيمِ؛
وَذَكَ أَنَّهُ قَالَ: «أَشْرَفَ الْبِقَاعُ ثَلَاثَ مِثْقَةٍ، وَالْمَدِينَةُ»، ثُمَّ
قَالَ: «وَهَذَا الْقَوْضُوعُ» -يَعْنِي قَبْرَ أَبِي حَنِيفَةَ- فَقَالَ بَعْضُ
الْمُتَفَقِّهَةِ: «وَنَسِيتُ أَنَّ فِي الدُّنْيَا قَوْضُوعًا يُقَالُ لَهُ بَيْتُ
الْمَقْدَسِ؟! فَلَيْتَ قُلْتُ: أَرْبَعُ قَوْاضِيعَ؛ كَانَ أَجْمَلُ مِنْ أَنْ
تُعْلِمَ كَذِبَكَ صِرَاحًا!». انظر: [ابن البَّاء: اليوميات، ص ٢٠٦].
(المرجمان)

(٨) ويقول الذهبيُّ في المعنى نفسيه أنه: «تردَّد مراتٍ
إلى المعسكر، وكان نظامُ المُلك يُكرِّمه ويحترمه»: انظر:
[تاريخ الإسلام، ٤١٩/١٠]. والمعسكر هذا: كان ميدانًا فسيحًا
بجوار نيسابور أقام فيه الوزير نظام الملك معسكره، وهو
المعسكر نفسه الذي قصده الإمام الغزالي -بعد وفاة
أستاذه الجويني- للالتقاء بنظام الملك. انظر: [د. عبد
الرحمن بدوي: مؤلفات الغزالي، وكالة المطبوعات - الكويت،
١٩٧٧م، ص ٢٢]. (المرجمان)

ومن بين الأشاعرة فإنَّ المؤلِّف
الحقيقي لنصِّ «النَّظامي» قد كتب كتابه
أيضًا برَّسم نظام المُلك كما يتَّضح ذلك
من عنوان الكتاب. وأهمية هذا الكتاب
الجدير بالنشر تكمن في أنَّه كتاب في علم
الكلام، ومؤسَّس على عقيدة الأشاعرة.

في مقالته عن «ابن فُورَك» يشير
العلَّامة زرياب إلى حفيد لابن فُورَك،
ويورد ترجمةً مُقتضبةً له: اعتمادًا على
«المُنْتَظَم» لابن الجوزي، و«طبقات
الشَّافعيَّة» للسُّبكي. وسنحاول نحن
هنا، استنادًا إلى مصادر الأستاذ زرياب،
وبالرجوع أيضًا إلى «لسان الميزان» -الَّذي
قدَّم معلوماتٍ مهمَّةً تتعلَّق به- أن نترجم
له باختصار:

هو أبو بكر أحمد بن محمَّد بن الحسن
الفُورَكِيُّ النيسابوريُّ، بسبَط^(٩) ابن فُورَك،
وصُفِّر أبي القاسم الفُشَيْرِيُّ، كان مُسْتَغَلًّا
بالتدريس والوعظ في المدرسة النَّظاميَّة
ببغداد، وكان خَصْمًا لدوِّدًا للحنابلة.

وقد كان قبل ذلك مُقيمًا بنيسابور، ولكنه
انتقل فيما بعدُ إلى بغداد واستوطنها (وربما
كان ذلك -على احتمال ضعيف- بسبب أحداث
فتنة الكُندري). وقد وُلِدَ عام (٤٠٨هـ)، وتُوفِّي
ببغداد في عام (٤٧٨هـ) [انظر: السُّبكي ٧٩/٤؛ ابن
الجُوزي ١٧/٩ (٦)].

(٩) السُّبُط: ولَدُ البنت. انظر: تاج العروس (س ب ط).
(المرجمان)

(٦) وانظر أيضًا: تاريخ دمشق لابن عساکر، ٣٧/٢٩، ٢٩١.

الكتاب لابن مُورَك^(١٠)؛ حيث إنَّ الكتاب قد نُسب خطأً -في وجه الورقة الأولى منها- إلى أبي بكر بن مُورَك. وقد ورد اسم المؤلف في كتابنا هكذا: «السَّيخ الإمام أبو بكر أحمد بن محمَّد بن مُورَك» (انظر: الورقة ١٠٨/ب).

وليس من الواضح على وجه الدقَّة السَّرُّ في نسبته إلى «مُورَك»؛ وذلك أنَّه كان حفيداً لابن مُورَك من جهة ابنته، لا من ناحية ابنه، ونَسَبُهُ في المصادر لا ينتهي -على آيَّة حال- إلى مُورَك.

وقد ذُكر في أحد المواضع واحداً من شيوخه يُكْنَى «أبا الحُسَيْن» (الموضع نفسه ١٠٨/ب). وأبو الحسين هذا لا بُدَّ أن يكون هو أبا الحسين عبد الغافر بن محمَّد الفارسيّ -مِنَ عُلَماء نيسابور- والذي ذُكر بوصفه شيخاً لمؤلِّفنا في كتاب السُّبُكِيِّ. وربما كان المقصود أيضاً هو شيخه في علم الكلام الَّذي ذكره بِاسْم أبي الحسن (أبي الحسين) القزاز.

وتاريخ كتابة النُّسخة هو آخر جمادى الآخرة عام ٧٩٠ هـ، وهي تقع في ١٥٦ ورقة. وقد أهدى المؤلف كتابه -في مطالعه- بوضوح للوزير نظام المُلك، مادحاً إيَّاه بأوصاف من قبيل: «...العاذل العالم،

(١٠) ولم يكن صاحب «كشف الظنون» وحده الذي وقع في هذه النسبة الخاطئة، بل أيضاً: إسماعيل باشا البغدادي، وكارل بروكلمان، وخير الدين الزركلي، وعمر رضا خُطَّالة، وفؤاد سزكين، وغيرهم. (المترجمان)

لكتاب «النَّظامي» -الَّذي نسبته حاجي خليفة خطأً لابن مُورَك الجَدِّ- هو حفيد ابن مُورَك هذا، الَّذي كان يُعرَف أيضاً بالفُورَكِيّ؛ نسبةً إلى جَدِّه لأُمِّه: ابن مُورَك.

وعلى هذا، فقد كان مؤلِّف الكتاب مُعاصراً للوزير نظام المُلك، وواعظاً في مدرسته، كما كان مُعاصراً أيضاً لإمام الحرمين الجوينيِّ العالم الأشعريِّ البارز في تلك الحقبة.

وأهميَّة كتابه تنبع من كونه أوَّلًا من أقدم الكُتب الكلاميَّة الأشعريَّة المتوفِّرة بين أيدينا، وثانيًا: أنَّ بمقدوره -مقارنةً بكتب الجويني الكلاميَّة- أن يوضِّح بشكل صحيح التَّطوُّر الذي شهده الكلام الأشعريّ، وانفرادات الجويني^(٩).

نُسخة الكتاب محفوظة في مكتبة آيا صوفيا بتركيا برقم (٢٣٧٨)، ويحتَمَل بقوة أنَّ هذه النُّسخة كانت هي السَّبب فيما وقع في «كشف الظُّنون» من نسبة

(٩) أضف إلى ذلك أن هذا الكتاب ضمَّنه مؤلِّفه ردوداً جدليَّة تُبيِّن شخصيَّته العلميَّة من ناحية، وتطور المنهج النقدي عند الأشاعرة في القرن الخامس الهجريِّ من ناحية أخرى. كما تكمن أهمية هذا الكتاب في أنه تضمَّن عدداً من الآراء والنصوص لعلماء من المذهب الأشعريِّ لم تصلنا مؤلِّفاتهم؛ مثل: الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينيِّ، ووالده. ومن الممكن أن يُسهم كتاب «النَّظامي» في إعادة بناء تلك الكتب المفقودة مع ما تبقى من تراث الأشاعرة الكلاميِّ. ولا يخفى أيضاً أن الكتاب كان في بعض المواضع بمثابة شرح، أو حاشية، على بعض الأفكار التي أوْجَزه بعض الأشاعرة السابقين عليه في كتبهم، فتأتي شروحه هنا وتعاليفه موضحةً للأصل، مُبيِّنةً لقرائمه من وجهة نظره. (المترجمان)

بمعاني الألفاظ المتداولة فيما بين علماء الأصول؛ أي المتكلمين (في معاني ألفاظ تدور بين علماء علم الأصول، الورقة ١٧/أ فما بعدها).

وقد اشتغل في هذا الكتاب بإبطال عقائد أصحاب الطوائع والدّهية بإسهاب، وتناول بالتفنيد والرّد كلامياً مباحث مثل: الاعتقاد بالهَيُولَى والطَّائِعِ (٢٤/ب بالنسبة للاعتقاد بالهَيُولَى؛ وانظر أيضاً فيما يتعلق بأصحاب الطَّائِعِ: ٣٠/أ - ٣٣/ب).

ومن المسائل المثيرة للاهتمام في هذا الكتاب: اهتمامه الخاص بإبطال عقائد الكَرَامِيَّة في القضايا الكلاميّة، ولا سيّما قضايا الأسماء والصفات الإلهيّة. وتزايد هذا الأمر لدرجة أنّ جانباً كبيراً من الكتاب يمكن اعتباره -على نحو ما- ردّاً على عقائدهم^(١٢).

وبالنظر إلى العلاقات المتوتّرة بين الكَرَامِيَّة والأشاعرة في خراسان إبّان عصر

(١٢) فأشارَ أولاً إليهم [٤٣/ب] بوصفهم من أبرز الطوائف القائلة بالتّجسيم: يقول: «اعلم أنّ الله تعالى ليس بجسم، وما خالفنا في هذه المسألة إلا طائفة قليلة من الكَرَامِيَّة، فإنهم قالوا: إنّ الله تعالى جسم». ثمّ أبان مذهبهم ومقصدهم من هذا اللفظ -أي الجسم-. يقول: «وإذا سئلوا عن معنى قولهم إنّ الله جسم، قالوا: إنّما نريد بذلك أنّه شيء، ونحن نجعل لفظ «الجسم» عبارة عن أنّه شيء. واليوم لا يوجد منهم أحد يطبق هذه اللفظة، فتركوا إطلاق هذا القول». ويعترف صاحب «النّظامي» أنّ طائفة قليلة منهم هي المُجاهزة المُتمسكة بالتّجسيم، وهذا يعني أنّ هناك طوائف كثيرة منهم توافّق الأشاعرة في التّنزيه، ولا تقترب إلى التّجسيم؛ وهذا يعكس الصورة الرّانجة عنهم أنّهم كلّهم مُجسّمون. (المترجمان)

نظام المُلك والدّولة، قوام الدّين والمِلَّة، وزير الوزراء، تاج الوزراء، أتابك...» (الورقة ١٣/أ). ولهذا السبب نفسه سمّى المؤلّف كتابه بـ«النّظامي القوّامي الرّضويّ في إرشاد المُبتدئين، إلى قواعد أصول الدّين» (الورقة ٣/ب).

ونطالع في الكتاب تاريخ «ربيع الآخر عام ٤٦٥هـ» لِمَنام رآه المؤلّف^(١٣)، وهو ما يُشير إلى أنّ تأليف الكتاب كان بعد هذا التاريخ (انظر: الورقة ٨٦/ب).

ويعدّ الكتاب مجموعةً كاملةً نسبياً في علم الكلام، بشكل مُختصر بالطّبع، ولا سيّما في الفُصول الأخيرة من الكتاب. وثقّة أجزاء منه تحظى على وجه الخصوص بأهميّة فائقة، سأعمل -إنّ وفق الله تعالى- على نشرها. أمّا هاهنا فسأكتفي بالتعرّض فحسب لبعض دقائق هذا الكتاب.

افتتح في بدايات الكتاب باباً يتعلّق

(١١) تبرّك -على طريقة الصوفيّة- بعدّة منامات رآها وقت تصنيفه لكتابه هذا [١٠٩/ب]، وهي كما يلي: المنام الأول: لَمّا خالف شيخه وأستاذه أبو الحسين الفارسي في مسألة من مسائل الكلام، فلَمّا عاد إلى داره رأى فيما يرى النائم والده الإمام الشهيد (ت ٤٢١هـ)، وحلّ له ما أشكل عليه، ثم علّق ابن مُورك على هذه الرؤيا بقوله: «وإنّما حكيت هذه الحكاية لَمّا فيها ممّا يزداد المؤمن إيماناً؛ لَمّا يعلم من تأييد الله تعالى لأهل الدّين بما يشرح له صدورهم بتوفيق الله تعالى». والمنام الثاني: في حديثه عن أرزاق العباد، يخبرنا بأنّه رأى فيما يرى النائم قائلاً يقول له: «لِم لا تستدلّ في هذه المسألة بقول الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَلَدَى خَلْقِكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَفْعَلْ مِنْ دَلِكُمْ مَن شِئْءٌ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؟». (المترجمان)

عن وجود للكرامية في بغداد إبان العصر السلجوقي، إلا أنه يتضح من كون المؤلف قد صنّف كتابه هذا للوزير نظام الملك أنه كان يُريد جذب انتباه الوزير إلى خطر الكرامية في خراسان، وإثارة قلقه من وجودهم ونشاطهم.

وفيما يتعلّق بعقائد الكرامية، فهو يناقشها في كثير من المواضع، ومن بينها: القول بالجهة بالنسبة للباري تبارك تعالى، وكونه تعالى محلّاً للحوادث (انظر: ٦٣/ب: ٦٤ ب، وأيضاً ٦٧/أ).

وقد تكلم عن رحلة لابن مُورّك إلى هراة (٣٧ ب)، ونحن نعلم أنّ هراة كانت واحدة من المعاقل التي يتركز فيها الكرامية. وهو يتحدث أيضاً عن حوار دار بين جده ابن مُورّك والصّاحب بن عبّاد (٨٩/أ).

وعلى هذا النحو أيضاً وردت في هذا الكتاب معلومات جديرة بالاهتمام بخصوص الخلافات الواقعة بين الأشعرية حول مسألة الصفات، وتأويل الآيات والأحاديث المتعلقة بها (مثال: الورقة ٤٧/أ).

ونحن نعلم أنّ صراعاً حامي الوطيس كان محتدماً في عصر المؤلف بين الأشاعرة والحنابلة ببغداد، وهو ما شارك فيه المؤلف ذاته أيضاً. وقد انعكس هذا الأمر في هذا الكتاب، حيث قام فيه بالردّ على عقائد الحنبلية التشبيهية ونقضها.

السُّلطان محمود الغزنوي وما بعده، فإنّ اهتمام مؤلّفنا بمناقشة عقائدهم يُعَدُّ أمراً طبيعياً، ولكن إذا تذكّرنا جيّداً بشكلٍ خاصٍّ ما جرى في بلاط محمود الغزنوي من أمورٍ بين جدّه -أي: ابن مُورّك المعروف (توفي سنة ٤٠٦هـ)- وبين الكرامية (كما ذكره في رسالته إلى أبي إسحاق الإسفراييني، ورواه ابن تيمية^(١٣))، فإنّنا نستطيع أكثر أن نفهم ما كان لدى حفيده هذا من حساسية.

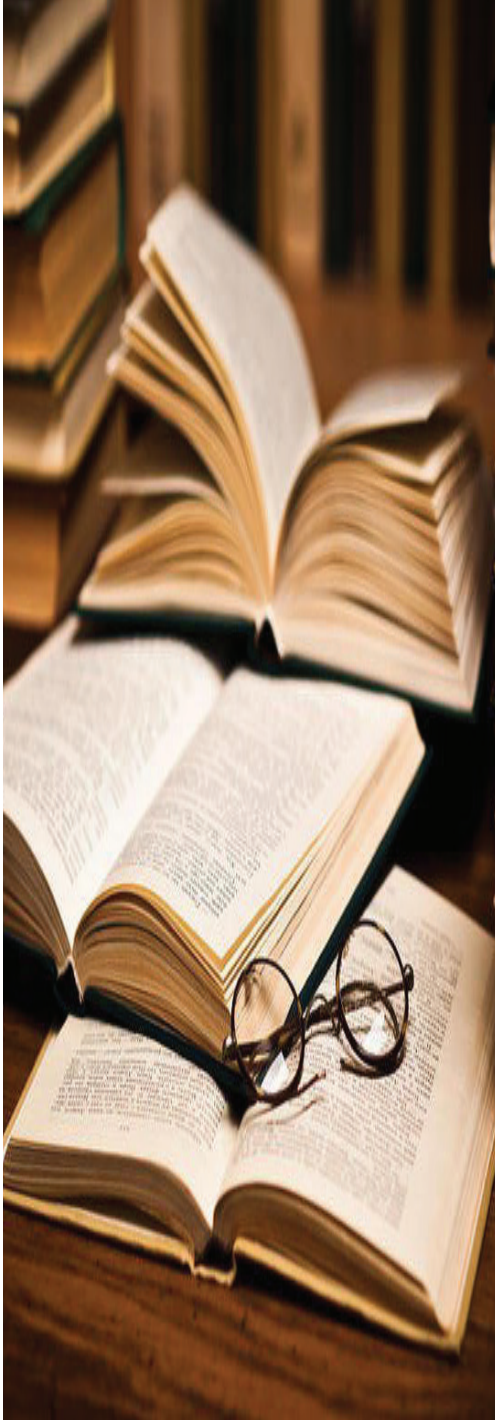
أمّا النّقطة المثيرة للانتباه في هذا الصّد، فهي أنّه ينعت جدّه صراحةً بـ«الشّهيد» (انظر: ٨٩/أ)، وهذا ما يؤيّد شائعة اغتيال ابن مُورّك أو تسميمه بأمر محمود الغزنوي وبتحريض من الكرامية.

على كلّ حال، فإنّ هذه المعلومة ذات أهمية كبيرة من ناحية التأكيد على رواية مصادر، مثل: ابن خزم والسُّبكيّ. بل إنّّه يصفُ والده أيضاً -الذي كان صهراً لابن مُورّك، ومن العلماء^(١٤) (انظر: ٨/ب، ٤٣/ب)- بـ«الشّهيد» أيضاً (انظر: ١٠٦/ب). وهو يذكّر أيضاً وجود والده في الرّي (انظر: ١٢٨/ب).

وليس بين أيدينا بطبيعة الحال رواية

(١٣) انظر: مقالة الأستاذ زيباب في مادّة «ابن مُورّك».

(١٤) انظر أيضاً: المختصر للفارسي، تحقيق: محمد كاظم محمودي، طهران، ١٣٨٤ هـ ش (٢٠٠٥م)، ٢٩٤، رقم (٢١١٦): حيث ذُكر أثناء ترجمة الأخ غير الشقيق لمؤلّفنا اسم والدهما -أي: الأستاذ الإمام أبي منصور محمد بن الحسن (بن محمد بن إبراهيم) بن أبي أيوب الأيوبي- والذي يتبيّن من كتابنا أنّه كان قد قُتل أيضاً. وورد أيضاً في ثنايا ترجمة مؤلّفنا.



وهذا الأمر يؤيد أنَّ الكتاب كان ثمرةً
للأعوام التي قضاها في بغداد.

وهو يُثني -مع ذلك- على أحمد بن
حنبل، ويبرِّئ ساحته من تهمة التشبيه،
ويُبطل ناليه (١٠/أ، ب). كما أنَّه يهتمُّ
كذلك بعقائد النَّجارية^(١٥)، والزَّوافض،
بالإضافة إلى المُعتزلة (مثال: ١٠هـ: أ).

(١٥) ورغم موقفه النقدي الشديد من النجارية تأثر بهم -
دون أن يصرح بذلك- في بعض مسائل النبوات، يقول في
جواز ظهور المعجزة على الكذابين من عدمها [١٤٤/ب]:
«مَنْ ادَّعى النُّبوةَ فما هاهنا دليلٌ يدلُّ على صدقه إلا ما
يظهرُ على يده مِنَ الفعلِ النَّاقِضِ للعادة على وفق دعواه،
فلو جازَ ذلكَ ظهورُهُ على يدِ الكاذبِ لما بقى دليلٌ يستدلُّ
به على صدقِ الصَّادقِ، فلذلك لا يجوزُ ظهورُ مثله على يدِ
مَنْ يدَّعي النُّبوةَ كاذبًا»، وهو بهذا يذهبُ مذهبَ طائفةٍ
النَّجارية. يقولُ الأشعريُّ في «مقالته»: «وقال قائلون:
قد يجوزُ أن تظهرَ المعجزاتُ على الكذابين الذين يدَّعون
الإلهيةَ ولا يجوزُ أن تظهرَ على الكذابين الذين يدَّعون
النُّبوةَ، قال: لأنَّ مَنْ يدعي الإلهيةَ ففي بنيته ما يكذِّبه
في دعواه، وليس مَنْ ادَّعى النُّبوةَ في بنيته ما يكذِّبه أنَّه
نبيٌّ، فهذا قولُ حسين النَّجاري: انظر: [الأشعري، مقالات
الإسلاميين (١٢٥/٢)]. ويبدو أنَّ هذه المسابرةَ لبست من
قبيلِ الصُّدفة: فالحسينُ النَّجاريُّ كانَ يدينُ بأبرزِ مقالاتِ
الصُّفاتيَّةِ وكُتِّبَ الأشعريُّ، ولعلَّ قُربَ النَّجاريِّ من مقالاتِ
أهلِ السُّنة -رغمَ الخلافِ الواضحِ بينهم- هو ما استحثَّ
الأشاعرةَ للنُّظرِ في آرائه ومطالعةِ أدبياتهم، ممَّا أدَّى إلى
تسرُّبِ مثلِ هذا الرُّأيِ إليهم. (المترجمان)